

❖ أثر اختلاف اللغويين في واو الثمانية

في تحليل النص القرآني.

د. / عبد الرحمن زنون

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية

جامعة الجزائر - 1



ملخص المقال:

يتعرض هذا المقال بالتحليل والمناقشة لمسألة واو الثمانية، ببيان كنه هذه الواو وماهيتها وذكر مذاهب أهل اللغة في حقيقتها، مع استعراض حجج كل فريق وتناولها بالنقد والتحليل، وخصصت الشق الثاني من المقال لمحاولة الكشف عن الأثر الدلالي المترتب على دخول هذه الواو في المواضع التي حملت على هذا الرأي من نصوص القرآن الكريم، وتوجيه المنكرين لهذه الواو، مع إبراز الأسرار واللطائف التي أفادها الربط بهذه الأداة.

▪Summary of the article :

The article the to analysis and discussion for the term: waw althamania, and what the arab linguists said about this reality, whith a review of the arguments of each term with cristicism and and analisys, and I devoted the second part of the article to attempt to detect the effect of the semantic impact of the entry of this waw in places that carried this view, the texts of the Koran and the directing for the denier from this waw with trying to detected the secrets and subtleties who arrived with this tool.



مقدمة:

تتنوع أنماط الربط بين مكونات الكلام في الكلام العربي، وتتعدد صور الجمع بين مفرداتها وتراكيبها بحسب مقاصد المتكلم وأغراضه من وراء توظيفها في النص، وعمدة الأدوات التي يتوصل بها إلى هذه الوظيفة التعبيرية حرف الواو، وقد أسهب أئمة اللغة في بيان دلالات هذا الحرف، وتفصيل مواضعه في الخارطة الإعرابية للجملة، بدءاً من وقوعه عاملاً بالجرّ أو التّصّب، إلى مجيئه للاستئناف أو المعية أو زائداً مقحماً أو عاطفاً رابطاً إلى غير ذلك من المعاني التي يستجلب لها هذا الحرف، غير أن بعض الأدباء والنحاة أسندوا لهذا الحرف معنى خاصاً يتعلق بالمرتبة العددية لما دخلت عليه تلك الواو، وهذا ما اصطلاح على عنوانه بواو الثمانية.

وكان المحفز لهذه الدراسة عَليّان اثنتان: أولاهما ما شدّني من تضارب في كلام أهل اللغة في ردّ هذه الواو أو إثباتها، وتردد البعض الآخر فيها بين التّضعيف حيناً والاستئناس أخرى.

وأما العلة الثانية فهي الرّغبة في تبين الأثر الدلالي المترتب عن الخلاف الوارد في هذه الواو، وإسقاط ذلك على الواوات القرآنية التي جعلت من هذا الباب، وذلك أنّه كثيراً ما يرتبط فهم مراد الخطاب وإدراك دلالات الكلام ومعاني النصوص بهذه المسائل الإعرابية والتّخريجات النحوية .

— التعريف بواو الثمانية:

يقصد بهذا المصطلح: الواو التي تختص بالدخول على ما كان من المعطوفات ثامناً في العدّ، ذلك أن نهج العرب وسبيلها في العطف — في نظر المثبتين لهذه الواو — سرد المعطوفات إلى السّبعة دون واو حتى إذا كان الثامن أدخلت الواو، ويوضح هذا

المعنى أبو منصور الثعالبي (المتوفى سنة 429 هـ) في معرض إيراده أصناف الواوات إذ يقول: ومنها واو الثمانية، كقولك: واحد إثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية⁽¹⁾.

وسرّ مجيء هذه الواو عند القائلين بها أنّ السبعة عند العرب هي تمام العقد وكمال العدد، فإذا تجاوزوا السبع أتو بحرف العطف للدلالة على تجدد العدد والتغاير بين المعطوف والمعطوف عليه⁽²⁾.

- المشتون لواو الثمانية وجذور القول بها:

أقدم أهل اللغة الذين وصل إلينا حملهم الواو على هذا المعنى هو "ابن خالويه الحسين بن أحمد" (المتوفى سنة 370 هـ)⁽³⁾، ولا أستبعد أنه صاحب السبق في تنظيره وبعثه في الميدان اللغوي، وجاء ذلك في سياق المناظرة المحكية عنه مع أحد أعلام المدرسة البصرية أبي علي حسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة 377 هـ) في مجلس سيف الدولة الحمداي (المتوفى سنة 356 هـ)، إذ سأل السلطان ابن خالويه عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: 73، في التار بغير واو، وفي الجنة بالواو! فقال ابن خالويه: هذه الواو تسمى واو الثمانية، لأنّ العرب لا تعطف الثمانية إلا بالواو، فنظر سيف الدولة إلى أبي علي وقال أحق هذا فقال أبو علي: "لا أقول كما قال إنما تركت الواو في التار لأنها مغلقة وكان مجيئهم شرطاً في فتحها فقوله: ﴿فُتِحَتْ﴾ فيه معنى الشرط



وأما قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ (٧٣) في الجنة فهذه واو الحال كأنه قال جاءوها وهي مفتحة الأبواب أو هذه حالها⁽⁴⁾.

ومن إشارات ابن خالويه في هذا المقام قوله في كتاب الحجة: "وقال آخرون العرب تعد من واحد إلى سبعة وتسميه عشرا ثم يأتون بهذه الواو فيسمونها واو العشر ليدلوا على انقضاء عدد وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿التَّكْوِينُ الْعَبْدُوتُ﴾ (١١٢) التوبة: 112 فلما سمي سبعة أتى بعد ذلك بالواو ومثله قوله ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم، ومثله قوله تعالى في صفة الجنة وفتحت أبوابها لأن للجنة ثمانية أبواب وللنار سبعة، وقال أبو العباس المبرد إذا وجدت حرفا في كتاب الله عز و جل له معنى حسن لم أجعله ملغى ولكن التقدير حتى إذا جاءوها وصلوا وفتحت لهم أبوابها⁽⁵⁾.

والملاحظ في هذا النص من ابن خالويه تأخير هذا القول في الذكر والاكتفاء بإحالاته إلى بعض النحاة دون تبنيه مع إتباعه كلام المبرد في غير هذا الاتجاه، ويحتمل هذا الكلام من ابن خالويه أنه لم يكن مائلا لهذا الرأي في هذه المرحلة ثم تبناه ونافح عنه وناظر لأجله.

ومن أقدم الذاكرين لهذه الواو أيضا أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي المتوفى سنة 373 هـ في تفسيره بحر العلوم حيث يقول: "قال: بعض أهل العربية: في الآية دليل على أن أبواب الجنة ثمانية، لأنه قد ذكر بالواو. وإنما يذكر بالواو، إذا بلغ الحساب ثمانية ثم عدد مواضع تلك الواو ... إلى أن قال: وقال أكثر أهل اللغة: ليس في الآية دليل، لأن الواو قد تكون عند الثمانية، وقد تكون عند غيرها، ولكن عرف أن أبوابها ثمانية بالأخبار⁽⁶⁾.

ومن اشتهر عنه ذكر هذه الواو حتى نسبها إليه الكثيرون: الإمام أبو إسحاق الثعلبي المتوفى سنة 427 هـ في كتابه "الكشف و البيان" وقد اقتصر في ذلك على حكاية هذا

القول من غير ميل إليه، وذلك عن شيخه عبد الله بن حامد المتوفى سنة 382 هـ ينقله بدون إسناد عن أحد اللّغويين الثقات المشتهرين بالفصاحة والاطلاع على كلام العرب وهو القارئ أبو بكر بن عياش المتوفى سنة 193 هـ، حيث يقول: يقال: زيدت الواو هاهنا، لأنّ أبواب الجنة ثمانية وأبواب الجحيم سبعة، فزيدت الواو هاهنا فرقاً بينهما. حكى شيخنا عبد الله بن حامد عن أبي بكر بن عياش أنّها تُسمى واو ثمانية. قال: وذلك أن من عادة قريش أنهم يعدون العدد من الواحد إلى الثمانية، فإذا بلغوا الثمانية زادوا فيها واواً فيقولون: خمسة، ستة، سبعة، وثمانية⁽⁷⁾.

وأشهر من انتصر لهذا الرأي وجزم بوجوده ولم يعدل به غيره أبو منصور الثعالبي المتوفى سنة 429 هـ حيث يقول في تقرير ذلك: لما ذكر الجنة قال: "حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابها وقال لهم خَزَنَتُهَا" فألحق بها الواو، لأنّ أبوابها ثمانية وواو الثمانية مستعملة في كلام العرب".⁽⁸⁾

ولم يقتصر الأديب المقامي أبو محمد الحريري البصري المتوفى سنة 516 هـ على إثبات هذه الواو كسابقه حتى جعلها أحد ميزات العربية وسماتها، وذلك في قوله: "ومن خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، كما جاء في القرآن - ثم ذكر آيتي التوبة والكهف - ثم قال: وتسمى هذه الواو واو الثمانية".⁽⁹⁾

ومن جوزها أيضاً القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية حيث علق على اختيار ابن عباس رضي الله عنهما أن أصحاب الكهف كانوا سبعة وثمانهم كلبهم فقال: يقوي ذلك على القول بواو الثمانية لأنّها إنما تكون حيث عدد الثمانية صحيح⁽¹⁰⁾.

ومن أولاء اللّغويين أيضاً: أبو البقاء محب الدين العكبري المتوفى سنة 616 هـ وذلك عند قوله تعالى: ﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُوتِ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ التوبة: 112 حيث علل دخول هذه الواو بقوله: إنّما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية⁽¹¹⁾.



ونحو هذا الكلام من تسيطير الإمام فخر الدين الرازي الشافعي (المتوفى سنة 606 هـ) حيث يقول: "العرب عند الثامن يزدون واواً، يقول الفراء إنها واو الثمانية وليس ذلك إلا للاستئناف لأن العدد بالسبعة يتم في العرف، ثم بالثامن استئناف جديد" (12).

ومن هؤلاء اللغويين أبو البقاء الكفومي المتوفى سنة 1094 هـ إذ يقول: ومن الواوات واو الثمانية كقوله تعالى: ﴿وَتَأْمَنَهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22) { وتأمنهم كلبهم } فإن العدد قد تم شفعاً ووتراً في السبع (13).

ومن المعاصرين الشيخ متولي الشعراوي (المتوفى سنة 1419 هـ 1998 م) حيث جاء في إحدى خواتمه: "اعتبرت العرب العدد سبعة أقصى الجمع وتراً وزوجاً، وانتهت عند هذا العدد، فإذا أرادوا العد أكثر من ذلك أتوا بواو يسمونها واو الثمانية، وقد سار القرآن الكريم في أحكام العدد هذه على ما سارت عليه العرب" (14).

ويرى الأستاذ عبد الراضي أحمد أن أمر المسألة سهل ميسور إذ يمكن القول بأنها واو العطف وفي الوقت نفسه تدل على الثمانية أيضاً، ولعل هذا من أسرار الإعجاز القرآني (15).

– المنكرون لهذا المعنى في الواو وأدلتهم:

من خلال التنقيب وتقليب النظر في كلام أئمة اللغة حول هذه الواو تقرر لدي استحسان تقسيم العلماء النافين محيي هذا الاستعمال في هذا العاطف إلى صنفين:

– صنف من اللغويين لم يُشر لهذه الواو من دنو أو بعد، ولم يعدد مجيئها لثامن المعطوفات أحد وظائفها أو من أشكالها وصورها، كما لم يخرج عليها الآيات القرآنية المدعى فيها تلك الواو ولم يلمح لذلك استحساناً أو رفضاً، وهذه الطائفة هي السواد الأعظم (16) من المتقدمين من أئمة اللغة قبل ابن خالويه كالخليل والكسائي ويونس وسيبويه والفراء (17) والأخفش والمبرد والزجاج والنحاس والطبري وغيرهم من الأعلام



المبرزين الذين لم يؤثر عنهم أدنى إشارة إلى هذه الواو في نثر أو قصيد، مما يعني جهلهم بهذا الوجه وردهم له لزوماً، ولذلك يرى ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة 751هـ) بأن هذا قول ضعيف "لا تعرفه العرب ولا أئمة العربية وإنما هو من استنباط بعض المتأخرين" (18). ويقرر هذا الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ بقوله: ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية (19).

- والفريق الثاني من هؤلاء هم أئمة اللغة المصححون برد هذه الواو وإنكار مجيئها لهذا المعنى، وقد برز أولاء العلماء منذ بزغ فجر هذا القول ولاح شعاعه للوسط الأدبي في عصر ابن خالويه، وذلك على يد مناظره أبي علي حسن بن أحمد الفارسي (المتوفى سنة 377هـ) - في مجلس سيف الدولة الذي استشاره في صحة قول ابن خالويه، فقال: لا أقول كما قال، إنما تركت الواو في النار لأنها مغلقة وكان مجيئهم شرطاً في فتحها فقوله: {فُتِحَتْ} فيه معنى الشرط وأما قوله: {وَفُتِحَتْ} في الجنة فهذه واو الحال كأنه قال جاءوها وهي مفتحة الأبواب أو هذه حالها (20).

- أبو بكر عبد الله بن أحمد القفال الشافعي الفقيه اللغوي المتوفى سنة 417هـ: حيث قال عن هذا القول: "هذا ليس بشيء؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الحشر: 23) ولم يذكر الواو في النعت الثامن" (21).

- القشيري أبو نصر (المتوفى سنة 514هـ) حيث نقل عنه القرطبي قوله: "ومثل هذا الكلام تحكم، ومن أين السبعة هي نهاية عندهم! ثم هو منقوض بقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الحشر: 23) ولم يذكر الاسم الثامن بالواو" (22).

- محمود الكرمانى (المتوفى سنة 786هـ) حيث قال: "العجيب: قال بعضهم: هو



واو الثّمانيّة، وهذا شيء لا يعرفه النّحاة⁽²³⁾، وقال: "سمّاه بعض المفسرين واو الثّمانيّة، وهذا لقب لا نعرفه"⁽²⁴⁾.

- أحمد بن محمد ابن المنير السكندري (المتوفى سنة 683 هـ) في حاشيته على الكشاف إذ يقول: "وهو الصواب - أي رأي الرّخشي بأنها الواو الداخلة على الصفة - لا كالقول بأنها واو الثّمانيّة فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم"⁽²⁵⁾.

- جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري (المتوفى سنة 761 هـ): "وأبلغ من هذه المقالة في الفساد - يعني القول بنباية الواو مكان أو- من أثبت واو الثّمانيّة وجعل منها (سبعة وثامنهم كلبهم) وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له⁽²⁶⁾، ونسبه المرادي إلى ضعفة النّحويين⁽²⁷⁾.

- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة 751 هـ) حيث يقول: "قولهم إنّ الواو تأتي للثّمانيّة ليس عليه دليل مستقيم"⁽²⁸⁾.

- ويعقب المحقق العرب شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (المتوفى سنة 756 هـ) على هذا الرّأي بقوله: "قلت: وهذا قول ضعيف جداً لا تحقيق له"⁽²⁹⁾.

- ويقول صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي العلائي (المتوفى: 761 هـ): "هو قول لا دليل له ولا أصل له، وأعجب من ذلك أنّهم قالوا في قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٧٣) الزمر: 73 إنّها واو الثّمانيّة لأنّ الجنّة كلها ثمانية أبواب، وهو تخيل عجيب"⁽³⁰⁾.

- ويقول بدر الدين الزركشي (المتوفى سنة: 794 هـ): "لم يثبت المحققون واو الثّمانيّة، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال"⁽³¹⁾.

- ويقول مجد الدين أبو الطاهر، الفيروزابادي (المتوفى سنة: 817 هـ): "قوله تعالى: ﴿حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (١٠) القلم: 10 إلى قوله: ﴿زَيْمٍ﴾ (١٣) القلم: 13 تسعة أوصاف،



و لم يدخل بينها واو العطف [ولا بعد السابع] فبدل على ضعف القول بواو الثمانية⁽³²⁾.
- وقال خالد الأزهرى (المتوفى سنة: 905 هـ): وهذا القول لا يرضاه نحوي،
لأنه لا يتعلق به حكم إعرابي ولا سر معنوي⁽³³⁾.

- ويقول السيوطي (المتوفى سنة: 911 هـ): " والصواب عدم ثبوتها وأنها في
الجميع للعطف"⁽³⁴⁾.

- ويقول عنه محمود الألوسي (المتوفى سنة: 1270 هـ): وهو قول ضعيف لم يرضه
النحاة⁽³⁵⁾.

- الترجيح بين هذين القولين:

المطالع لما جادت به قرائح العلماء في هذه المسألة، ونقاشاتهم حول الأدلة المستشهد
بها من كل طرف، لا يكاد يرتاب في رجحان رأي المنكرين لهذا المعنى في الواو، غير أن
القطع بهذا الحكم ليس بالهين اليسير، بل هو في حقيقته من السهل الممتنع.

فأما الجانب الكأد المستعصي الذي قد يعيق القطع بإنكار هذه الوظيفة في الواو،
فهو التوافق العجيب بين الآيات المستشهد بها على دخول الواو على الثامن المعدود أو
الملفوظ، واحتمال أن يكون ذلك معنيا ومقصودا في النظم القرآني، خصوصا وقد جنح
إليه جماعة من الأدباء و النحويين، ولا يستلزم إعراض بعض الأئمة عنه أو إنكارهم له
بطلان هذا المعنى وفساده إذ لا يحيط بلغة العرب إلا نبي.

ولأجل هذا الاحتمال نلحظ بعض اللغويين يحكي هذا القول بصيغة التمرّيض من
غير نفي أو إيجاب كالثعلبي والبغوي وابن الجوزي⁽³⁶⁾، ونجد صنفا آخر من العلماء مع
إنكارهم لهذا الوجه فإنهم قد رسموا هامشا للتحفظ و أبقوا قدرا من فرضية الصحة لهذا
القول، فمن هؤلاء محمود الكرمانى (المتوفى سنة: 505 هـ) الذي يقول: ولهذا الكلام
وجه، وإن كان ضعيفا - وهو أن يقال: لما كان السبع من العدد مشتملا على جميع

أوصاف العدد من الزوج والمفرد وزوج الزوج والمفرد، وانضم إليها الواحد الذي هو مبدأ الأعداد وإن لم يكن هو من العدد في شيء، صار ما بعده كالمستأنف فحسن دخول الواو عليه، وللآيات التي استدلوها بها وجوه تأتي في مواضعها - إن شاء الله⁽³⁷⁾.

ونجد ابن هشام مثلاً على شدته في تضعيف هذا الرأي يقول عن موضع الزمر: "لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن هذه الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر العدد البتة"⁽³⁸⁾.

وابن القيم مع ما مر من تصريح له بضعف هذه الواو لا ينفي إمكانية وقوعها في بعض المواضع فيقول: "على أن في كون الواو تجيء للثمانية كلام آخر قد ذكرناه في الفتح المكي، وبيننا المواضع التي ادعى فيها أن الواو للثمانية وأين يمكن دعوى ذلك وأين يستحيل"⁽³⁹⁾.

ويتضح هذا الاضطراب أشد ما يكون في كلام علامة تونس إذ رغم تنصيبه في غير ما موضع أن القول بهذه الواو "لا طائل تحته في معاني القرآن بله بلاغته"⁽⁴⁰⁾، غير أنه يعود فيجوز صحة هذا الرأي بما في ذلك موضعي التحريم والحاقة التي يكاد العلماء يجمعون على غرابة عدّها من هذا الباب كما سيأتي بيان ذلك في مواضعه، يقول ابن عاشور: "ومن غريب الاتفاق أن كان لحقيقة الثمانية اعتلاق بالمواضع الخمسة المذكورة من القرآن، إمّا بلفظه كما هنا وآية الحاقة، وإما بالانتهاء إليه كما في آية براءة وآية التحريم، وإما بكون مسماه معدوداً بعدد الثمانية كما في آية الزمر. ولقد يعد الانتباه إلى ذلك من اللطائف، ولا يبلغ أن يكون من المعارف، وإذا كانت كذلك ولم يكن لها ضابط مضبوط، فليس من البعيد عدُّ القاضي الفاضل منها آية سورة التحريم، لأنها صادفت الثامنة في الذكر وإن لم تكن ثامنة في صفات الموصوفين، وكذلك لعدّ الثعلبي آية سورة الحاقة، ومثل هذه اللطائف كالزهرة تشم ولا تحك"⁽⁴¹⁾.

وأما الجانب السهل اليسير في المسألة، فهو وضوح حجج الرادّين لهذه الواو وقوة براهينهم في نفي هذا المعنى وإنكار مجيء الواو لهذا الغرض، وهذا القول هو المترجح لديّ



لعل وأدلة كثيرة تجلت لي من خلال إنبام النظر في كلام الفريقين واستدلالاتهم أسوقها كالآتي:

أولاً: الانعدام المطلق للشواهد الكلامية المتضمنة هذه الواو من أشجار العرب ونثرهم، فكيف يزعم أنها عادة العرب في عطفهم وخاصة في كلامهم .

ثانياً: مجيء بعض المعطوفات ثامنة في العد في القرآن من غير حضور للواو، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: 23] وقوله جلّ وعلا: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَالٍ مِّمَّهِينَ﴾ [القلم: 10] ﴿هَازِجَ مَسَاءٍ يَنْمِيهِ﴾ [القلم: 11] ﴿مَنَاعَ الْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَيْمٍ﴾ [القلم: 12] ﴿عَتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ [القلم: 13] وهذا ينقض ادعاءهم أنها سبيل العرب وديدهم في عطف الثامن.

ثالثاً: لا يصح تسمية كل حرف على ما دخل عليه من غير مستند، فنقول في قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: 3] "أثنا واو الثلاثة و الأربعة، أو نطلق واو السبعة على قوله جلّ وعلا: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196] وقوله جلّ وعلا: ﴿وَسَبْعَ سُنُبُلَاتٍ خَضِرٍ﴾ [يوسف: 43] أو تُسمى الواو التي بعد واو الثمانية في قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 112] واو التسعة.

رابعاً: خلوّ كلام المتقدمين من أدنى تلميح لهذه الواو أو إشارة إليها في تحاليلهم الشعرية والنثرية مما يفيد عدم سماعهم لهذا المعنى فيها وغياب الشواهد عليه.

خامساً: علو مكانة المنكرين لواو الثمانية وطول باعهم في فنون العريية وسعة اطلاعهم على أسرارها، مما يكسب قولهم موثوقية ومصداقية.

سادساً: جعل علة دخول الواو كون المعداد هو الثامن لا يضيفي أي سرّ بلاغيّ على هذه الواو أو معنى جماليّ أو ملمح بديع، بل هو تحكم ظاهر ووصد لأبواب الاجتهاد

ولا ريب أن التأمل في هذه الآية وما سطره العلماء في كشف ما حوته هذه الواو من لطيف الحكم ودقيق الإشارات يستبين وهاء هذا الرأي ويستيقن عظمة الأسلوب القرآني وسمو إعجازه البياني، ومن تلك الأسرار التي ذكرت لهذه الواو:

- أن صفة الأمر بالمعروف في حقيقته نهي عن المنكر الذي هو ترك ذلك الأمر، والعكس في كون النهي عن الباطل من الأمر بالمعروف، ومن ثم فقد جيء بواو العطف للدلالة على وجوب الإتيان بكلا الصنفين على حدى، وقد أجاد ابن القيم في التعبير عن ذلك بقوله: "حسن العطف ليتبين أن كل وصف منهما قائم على حدته مطلوب تعيينه، لا يكتفي فيه بحصول الوصف الآخر بل لا بد أن يظهر أمره بالمعروف بصريحه، ونهيه عن المنكر بصريحه" (46).

- وقيل: إنما دخلت الواو لمغايرة صفتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما سبق قبلهما من الصفات، ويحمل ذلك القاضي أبو محمد ابن عطية على أن: "الأول فيما يخص المرء وهاتان بينه وبين غيره ووجب الربط بينهما لتلازمهما وتناسبهما" (47).

ويُخرج الفخر الرازي محملاً آخر لهذا الوجه، وهو أن "كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة، وربما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي وربما حاول قتله، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة" (48).

وتما أفادته الواو في هذه الآية الدلالة على مصاحبة النهي عن المنكر للأمر بالمعروف وملازمته له، فلا يكاد ينفرد أحد هذين الوصفين عن الآخر، يقول ابن المنير السكندري: "الواو إنما اقترنت بهذه الصفة، لتربط بينها وبين الأولى التي هي الآمرون بالمعروف، لما بينهما من التناسب والربط، ألا ترى اقترانهما في جميع مصادرهما ومواردهما، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيُخْرِجْكُم مِّنْهُ وَلَا يَمُوتُوا﴾ [التوبة: 71] وكقوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: 71]".



وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ [لقمان: 17] (49).

ويظهر من خلال هذه المعاني والأسرار التي صاحبت توظيف الواو في هذا السياق، دقة الأسلوب القرآني وبلاغته العالية في نظم الكلام و تركيب الجمل، وربط المعطوفات بما لا يتأتى مجيئه في غيره من الأساليب، ومن ثم فإن حمل الواو على معنى الثمانية - مع افتقاره لأصول لسانية ثابتة، فإن فيه إغفالا ظاهرا لمثل هذه الحكم واللّطائف.

الموضع الثاني: قال عز وجل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 22].

وهذه الآية من أشهر المواضع التي ادّعي فيها دخول واو الثمانية، ولعل ذلك لمجيئها مع مسمى العدد، وأثر القول بها في هذا الموضع الدلالة على أن نهاية العد كانت عند السبعة ثم أدخل الواو على الثامن للدلالة على صحّة هذا الرقم وثبوته، ولذا نجد القاضي عبد الحق ابن عطية مع إقراره بأن "طريق التّحويين فيها أنّها واو عطف دخلت في آخر إخبار عن عددهم" (50) غير أنّه استأنس بهذا القول لتقوية رأي ابن عباس وجمهور المتأولين في أن عدد أصحاب الكهف كانوا ثمانية، وذلك في قوله: "يقوي ذلك على القول بواو الثمانية، لأنّها إنّما تكون حيث عدد الثمانية صحيح" (51).

وللدلالة هذا الرّبط بالواو تعليقات أخرى، تتفاوت من جهة القرب والبعد، فمن ذلك ما ذكره بعضهم من أن هذه الواو هي الدّاخلة على صفة النكرة في آخر تلك المعطوفات، وفي ذلك يقول علامة خوارزم جار الله الزّخشي "فإن قلت: فما هذه الواو الدّاخلة على الجملة الثالثة، ولم دخلت عليها دون الأولين؟ قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة... وفائدتها تأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، والدّلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت" (52)، وينتصر لذلك أحمد بن المنير في تحشيته عليه إذ يقول: "وهو الصواب، لا كمن يقول: إنّها واو الثمانية فإن ذلك أمر



لا يستقر لمثبته قدم⁽⁵³⁾. وهو الموافق لرأي أبي البقاء في " أن الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في «ثامنهم»⁽⁵⁴⁾.

غير أن جماهير أئمة اللغة كالسكاكي وابن مالك وأبي حيان والمرادي وابن هشام والزركشي وابن عاشور ردّوا هذا القول، لأنّ كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنّه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأمّا إذا لم تختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة، وأمّا الجمل التي تقع صفة، فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها⁽⁵⁵⁾.

ويذهب بعض النحاة إلى أن الواو فيها واو الحال، والجملة في موضع الحال من المبتدأ المحذوف، أو من اسم العدد الذي هو خبر المبتدأ، وهو وإن كان نكرة فإن وقوعه خبراً عن معرفة أكسبه تعريفاً⁽⁵⁶⁾، وردّ ابن هشام هذا القول بقاعدة امتناع حذف عامل الحال إذا كان معنويّاً⁽⁵⁷⁾.

ويرى بعضهم: أن دخول الواو هنا يدل على انقطاع القصّة، وأنّ الكلام قد تمّ⁽⁵⁸⁾، ومعنى ذلك أن الواو تدلّ على تمام الكلام قبلها وانقضائه، وما بعدها يكون إنشاء واستئنافاً يدلّ على تصديق ما سبق، ولذلك سمى بعضهم هذه الواو: واو الحكم والتحقيق⁽⁵⁹⁾؛ ويؤيد ذلك ما روي عن ابن عباس أنّه قال "حين وقعت الواو انقطعت العدة"⁽⁶⁰⁾، فكان المولى جلّ وعلا حكى اختلافهم فتمّ الكلام عند قوله: وَيَقُولُونَ سَبْعَةً، ثمّ حكم أن ثامنهم كلبهم، فدخول الواو هنا "مؤذن بالتثبيت في الإخبار بخلاف ما تقدّم فإنّهم أخبروا بشيء موصوف بشيء لم يتأخّر عن الإخبار"⁽⁶¹⁾.

وقريب منه ما ذهب إليه السّهيلي والدمشقي من أن الواو في قوله تعالى (وثامنهم كلبهم) قائمة مقام التصديق لهذا القول بتقدير "نعم" وثامنهم كلبهم، يقول السّهيلي: "الذي يليق بهذا الموضع أن تعلم أن هذه الواو تدلّ على تصديق القائلين لأنّها عاطفة على



كلام مضمر، تقديره: نعم وثامنهم كلبهم، وذلك أن قائلًا لو قال: إن زيدا شاعر، فقلت له: وفقهه، كنت قد صدقته، كأنك قلت: نعم هو كذلك وفقهه أيضا، وفي الحديث سئل رسول الله ﷺ: "أيتوضأ بما أفضلت الحمر" فقال "وبما أفضلت السباع"⁽⁶²⁾. يريد: نعم وبما أفضلت السباع⁽⁶³⁾.

ويؤيد هذا التوجيه اللغوي قرائن كثيرة عزز بها أصحاب هذا القول رأيهم، منها ختم القولين السابقين بوصفهما رجم بالغيب دون هذه الجملة الأخيرة⁽⁶⁴⁾، ومنها ما جاء في بعض التفاسير أن جماعة من نصارى أهل نجران كانوا عند النبي ﷺ، فجرى ذكر أصحاب الكهف فقال السيد -وكان يعقوبيا-: كانوا ثلاثة رابعهم كلبهم، وقال العاقب -وكان نسطوريا-: كانوا خمسة سادسهم كلبهم، وقال المسلمون: كانوا سبعة ثامنهم كلبهم، فحقق الله قول المسلمين⁽⁶⁵⁾.

والذي تلخص لي من خلال دراسة هذه الأقوال، أن جميعها يصبُّ في أن لهذه الواو دلالة عميقة في الخطاب، وهي إضفاء نوع من الإقرار والتصويب لثالث الآراء في عدة فتية الكهف، وتعزيز قولهم بما يوحى للسامع الفطن صحة هذا القول وصدقه.

الموضع الثالث: قوله جلّ وعلا: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: 73].

والواو المعنية بالبحث هنا هي التي تقدمت جملة "فتحت أبوابها"، وقد وردت نفس هذا الجملة في آية قبلها تصف قدوم الكفار على جهنم غير أنها أتت من دون واو، ومن ثم فقد زعم بعض اللغويين العلة في ذلك أن أبواب جهنم سبع فلم تحيء الواو، في حين أن الجنة ذات ثمانية أبواب فصحبها الواو، وفي ذلك يقول أبو الليث السمرقندي: "قال بعض أهل العربية: في الآية دليل على أن أبواب الجنة ثمانية، لأنه قد ذكر بالواو، وإنما يذكر بالواو إذا بلغ الحساب ثمانية"⁽⁶⁶⁾.

ومن الذين تبنا هذا الطرح أبو منصور الثعالبي في قوله: "قال تعالى في ذكر جهنّ
"حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحْتَبَأُ أَبْوَابُهَا" بلا واو، لأنّ أبوابها سبعة، ولما ذكر الجنة قال: "حَتَّى
إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحْتَبَأُ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا"، فألحق بها الواو لأنّ أبوابها ثمانية"⁽⁶⁷⁾.

ومن جزم بهذا الرأي من المعاصرين الشيخ الشعراوي في خواطره حيث يقول: "لما
كانت أبواب النار سبعة لم يذكر الواو، أما في الجنة فذكر الواو، لأنّ أبوابها ثمانية"⁽⁶⁸⁾،
كما أجازته بن عاشور لكون مسماه معدودا بعدد الثمانية"⁽⁶⁹⁾.

غير أنّ هذا المسلك في توجيه هذه الواو لقي ردا حازما وإنكارا شديدا من فرسان
اللغة وأئمتها لاختلال مجمل شروط هذه الواو عند القائلين بها أنفسهم، كتصاعد العدّ إلى
غاية الثامن، أو ورود ما يشير للفظ الثمانية تترلا، أو دخول الواو عليها كفاحا، ومن
الأئمة الذين بينوا هذا الضعف أحمد ابن المنير في حاشيته على الكشاف إذ يقول: "وهب
أنّ في اللغة واوا تصحب الثمانية فتختص بها، فأين ذكر العدد في أبواب الجنة حتى ينتهي
إلى الثامن فتصحبه الواو"⁽⁷⁰⁾.

ويؤكد ابن هشام الأنصاري ضعف حمل الواو على الثمانية فيما خطّه معقبا على
هذا الرأي: "أقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد
البتة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص" ثمّ يزيد ابن هشام
استرسالا في بيان هشاشة هذا القول ووهاء حجّته فيقول: "ثمّ الواو ليست داخلية عليه،
بل هي جملة هو فيها"⁽⁷¹⁾.

ويقول ابن القيم: "وهذا في غاية البعد ولا دلالة في اللفظ على الثمانية حتى تدخل
الواو لأجلها"⁽⁷²⁾.

ويقول عمدة المفسرين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي (المتوفى سنة 774 هـ):
"ومن زعم أنّ الواو" في قوله: { وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } واو الثمانية، واستدل به على أنّ



أبواب الجنّة ثمانية، فقد أبعث النّجعة وأغرق في النّزع، وإنما يستفاد كون أبواب الجنّة ثمانية من الأحاديث الصّحيحة⁽⁷³⁾. ووصفه الألوسي بأنّه وجه ضعيف لا يعول عليه⁽⁷⁴⁾.

والتّوجيه الثّاني لهذه الواو هو ما ذهب إليه الكوفيون واختاره أبو الحسن الأخفش الأوسط (المتوفى حوالي سنة 211هـ)⁽⁷⁵⁾ من أنّ الواو هنا زائدة على تقدير السّقوط، وجواب "إذا" قوله تعالى: "فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"،⁽⁷⁶⁾ يقول أبو زكريا الفراء: "فهذه الواو معناها السّقوط: كما يقال: {فلماً أسلما وتلّه للّجين. وناديناه} معناه: ناديناه"⁽⁷⁷⁾ وقال الشاعر:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكم * ورأيتم أبناءكم شَبُّوا

وقلبتم ظهرَ المِحنِ لنا * إنَّ اللّيمَ العاجزُ الحَبَّ⁽⁷⁸⁾

وممّن ارتضى هذا المذهب من المتأخّرين خالد بن عبد الله الأزهري حيث يقول: "وإنّ لنا واوا يكون دخولها في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة، وتسمّى في القرآن صلة، نحو قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"، ففتحت جواب إذا، والواو صلة، جيء بها لتوكيد المعنى بدليل الآية الأخرى قبلها، وهي: "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" بغير واو"⁽⁷⁹⁾.

وهذا المذهب مرفوض عند أهل البصرة كما قرر ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في قوله: "وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل"⁽⁸⁰⁾، ويقول أبو جعفر النّحاس: الكوفيون يذهبون إلى أنّ الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين لأنّ الواو تفيد معنى العطف ولا يجوز أن تزداد⁽⁸¹⁾.

واحتجّ البصريون لمنع زيادتها بأنّ "الحروف وضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل «كالهمزة» فإنّها بدل عن «استفهم» أو «أسأل» و «ما» بدل عن «



أنفي»، فزيادتها تنقض هذا الغرض⁽⁸²⁾، وأيضا لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع ويورث اللبس⁽⁸³⁾.

والذي اختاره أهل البصرة ورجّحه جمهور المعربين أن الواو هنا للحال كأنه قال "جاءوها"، وهي مفتحة الأبواب⁽⁸⁴⁾، يقول سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: "حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها" أين جواها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، "ولو يرى إذ وقفوا على النار" فقال: إن العرب قد ترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام⁽⁸⁵⁾.

ويقول الثعلبي: "الواو فيه واو الحال، ومجازه وقد فتحت أبوابها، فأدخل الواوها هنا لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم، وحذفها من الآية الأولى لبيان أنها كانت مغلقة قبل مجيئهم"⁽⁸⁶⁾، ويشرح أبو البقاء الكفومي في كليّاته العلاقة الرابطة بين دلالة الواو على الجمع والتشريك، وبين مجيئها للحال في قوله: "وقد تستعار الواو للحال بجامع الاشتراك بينهما في الجمعية، لأن الحال تُجامع ذا الحال لأنها صفتها في الحقيقة كما في قوله تعالى: "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها" أي حال ما تكون أبوابها مفتوحة"⁽⁸⁷⁾.

والقول بالحالية هو أجود ما حُمِلت عليه الواو هنا، ومن المعاني ولطيف الحكم المستقاة من هذا التخرّيج أن تفتّح أبواب النار كان حال موافاة أهلها، ففتّحت في وجوههم ليكون أبلغ في مفاجأتهم المكروه وزيادة ألمهم وحسرتهم، وأمّا الجنة فهي دار الكرامة والإحسان التي أقامها الله لعباده، فكان من كرمه سبحانه أنه لما دعا أضيافه إلى داره شرع لهم أبوابها ليجدوا ريحها قبل الوصول إليها، ولا يتنغص نعيمهم بالوقوف عند أبوابها، ولو وجد أهل الجنة بابها مغلقا لربما أثار انتظار فتحه في كمال الكرم، ومن كمال



هذا الكرم غلق باب النار إلى حين مجيء أهلها لأن الكرم يجعل المثوبة ويؤخر العقوبة" (88).

الموضع الرابع: قال عز من قائل: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مِمَّا لَمْ تُؤْمِنْتِ فَنُتَبِّحْ عِدَّاتِ سَيِّئَاتٍ تَبَيَّنَتْ وَابْكَارًا ۝﴾ [التحریم: 5]

يعد المثبتون لواو الثمانية الواو الداخلة على صفة البكارة من هذا الباب كما حكى ذلك عنهم أبو الليث السمرقندي و الثعلبي والرازي والتيسابوري وغيرهم (89)، وحثهم في ذلك مجيئها ثامنة في عدد خصال النساء اللواتي وعد الله نساء النبي استبدالهن بهن إن هن تظاهرن عليه وطلقهن، وقد اعترض جمهور النحاة على جعل هذا الموضع من وجهين:

أولهما: أن وظيفة الواو في هذه الآية الكريمة هو التقسيم والتمييز بين صفتين متقابلتين، يستحيل اجتماعهما في نفس المستبدلات بخلاف ما تقدم من الخصال الممكن اجتماعها، ومن ثم كانت لازمة في الذكر واجبة الظهور، وفي تقرير ذلك يقول الزمخشري: "فإن قلت: لم أخلت الصفات كلها عن العاطف ووسط بين الثيبات والأبكار؟ قلت: لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن به من الواو" (90).

ومن توظيف هذا المعنى في الاعتراض على هذه الواو (91) قول أحمد بن المنير: "وربما عدّ بعضهم من ذلك الواو في قوله "ثيبات وأبكاراً" لأنه وجدها مع الثامن، وهذا غلط فاحش، فإن هذه واو التقسيم، ولو ذهبت تحذفها فتقول: "ثيبات أبكاراً"، لم يسند الكلام، فقد وضع أن الواو في جميع هذه المواضع المعدودة واردة لغير ما زعمه هؤلاء، والله الموفق" (92).

ويقول المرادي: "وأما قوله تعالى: "وأبكاراً" فليس من هذا الباب، لأن الواو فيه عاطفة، ولا بد من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد" (93).

ويقول صاحب المغني: " (وأبكارا) في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثبوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط " (94).

وابن هشام يشير بكلامه إلى حادثة طريفة ذكرها ابن الحاجب في هذا المقام نقلها عنه ابن المنير في حاشيته على الكشف فقال: ذكر لي الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله: أن القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني الكاتب رحمه الله (المتوفى سنة 596 هـ) كان يعتقد أن الواو في الآية هي الواو التي سماها بعض ضعفة النحاة واو الثمانية، لأنها ذكرت مع الصفة الثامنة، فكان الفاضل يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة .. قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب: " ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه إلى أن ذكره يوما بحضرة أبي الجود النحوي المقرئ فبين له أنه واهم في عدّها من ذلك القبيل ، وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الرّخشي من دعاء الضرورة إلى الإتيان بها هاهنا ، لامتناع اجتماع الصّفتين في موصوف واحد، وواو الثمانية إن ثبتت فإنّما ترد بحيث لا حاجة إليها إلا للإشعار بتمام نهاية العدد الذي هو السبعة ، فأنصفه الفاضل رحمه الله، واستحسن ذلك منه وقال: أرشدتنا يا أبا الجود " (95).

وما سلم به القاضي البيساني لم يسلم به بعض القائلين بوجود واو الثمانية لأنهم يرون عدم التنافي والتضاد بين مجيء الواو لثامن العدد من جهة ولزوم ذكرها أو دلالتها على التقسيم من جهة مقابلة، إذ العبرة في دخولها على الثامن كيفما كان المعنى، يقول نظام الدين التيسابوري: "قد عرفت في النظائر أن الواو في قوله { وأبكاراً } يقال لها واو الثمانية، إلا أن اللواو في هذا المقام فائدة أخرى وهي أن وصفي الثبابة والبكارة متنافيان لا يكون إلا أحدهما، بخلاف الصفات المتقدمة فإنّها ممكنة الاجتماع، فالمراد أن أولئك النساء جامعات للأوصاف المتقدمة ولأحد هذين " (96). وفي معنى هذا الطرح يقول



علامة تونس الشيخ طاهر بن عاشور منكتا على قصّة ابن الحاجب: "قلت: وأرى أن القاضي الفاضل تعجل التسليم لأبي الجود، إذ كان له أن يقول: إنا لم نلتزم أن يكون العدود الثامن مستقلاً أو قسيماً لغيره وإثما تتبعنا ما فيه إشعار بعدد ثمانية"⁽⁹⁷⁾. كما حمل على ذلك مارواه بعضهم عن الرّخشي بأنّه كان يقول بواو الثمانية، ومعارضة ذلك بما هو مبثوث في تفسيره فقال: "لعلّ صاحب «الكشاف» لم ير منافاة بين لزوم ذكر الواوين اقتضاء المقام ذكرها بأنّ المعطوف بها ثامن في الذكر، فإنّ النكت لا تتزاحم فتأمل بتدقيق"⁽⁹⁸⁾.

وأما الوجه الثاني المذكور في تضعيف القول بواو الثمانية هنا فهو في نفي القول من أصله، لأنّ صفة البكارة لم تقع ثامنة في العدّ، يقول ابن هشام الأنصاري: "إنّ (أبكارا) صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات (خيرا منكن) لا (مسلمات) فإنّ أجاب بأنّ مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعدّ قسيمة لها، قلنا وكذلك (ثيبات وأبكارا) تفصيل للصفات السابقة فلا نعدّها معهن"⁽⁹⁹⁾.

ويقول خالد الأزهرى: "وليست أبكارا صفة ثامنة وإثما هي تاسعة إذ أول الصفات (خيرا منكن)"⁽¹⁰⁰⁾.

والقول المختار في وظيفة هذه الواو أنّها ضرورية الوجود لتدلّ على تنويع النساء المتقدم وصفهن وتقسيمهن إلى ثيبات وأبكار، لما في كل واحدة منهما من محاسن وخصائص لا تملكها الأخرى، وقد أبدع جرجاني عصره الطاهر ابن عاشور في تصوير هذا التمايز في قوله: "وجه هذا التفصيل في الزوجات المقدرات لأنّ كلتا الصّفتين محاسنها عند الرجال، فالثيب أرعى لواجبات الزوج، وأميل مع أهوائه، وأقوم على بيته، وأحسن لعباً وأهّى زينة وأحلى غنجاً، والبكر أشدّ حياء وأكثر غرارة ودلاً وفي ذلك مجلبة للنفس، والبكر لا تعرف رجلاً قبل زوجها، ففي نفوس الرجال خلق من التنافس في المرأة التي لم



يسبق إليها غيرهم ، فما اعتزّت واحدة من أزواج النبي (ﷺ) بمزية إلا وقد أنبأها الله بأن سيبدله خيراً منها في تلك المزية أيضاً ⁽¹⁰¹⁾.

الموضع الخامس: قال الكبير المتعال : ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَخرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَحْلٌ خَاوِيَةٌ ۚ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ۝﴾ [الحاقة: 6 - 8]

وهذا الموطن أضعف المواضع المستشهد بها شهرة وأقلها ذكراً، بل لم أر نقله إلا عند الثعلبي المفسر فيما حكاه عن شيخه ⁽¹⁰²⁾ وجوزه ابن عاشور ⁽¹⁰³⁾، وقد أطنب العلماء في اللوم على الثعلبي تمثيله بالآية على هذه الواو، وفي ذلك يقول ابن هشام: "وأما قول الثعلبي إنَّ منها الواو في قوله تعالى: "سبع ليالٍ وثمانية أيام حسوما" فسهو بين، وإنَّما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ⁽¹⁰⁴⁾، ونحو ذلك عند خالد الأزهرى الذي يرى أن فعل الثعلبي: "سهو ظاهر لأنَّها عاطفة وذكرها واجب" ⁽¹⁰⁵⁾.

ومن خلال الرجوع لكلام الثعلبي يبين براءته من ذلك القول وهاته الغفلة، وأنَّ حاله لا يتعدى كونه حاكياً لهذا الرأى عن شيخه عبد الله بن حامد (المتوفى سنة 382)، والذي ثبت في حقّه هذا القول هو المتلفه للنكت البلاغية، والواقف عند الملاحظ الجمالية: الشيخ طاهر بن عاشور الذي أبى إلا توجيه هذا القول وتصويب مسلكه، بحجة أنَّ واو الثمانية ليس لها ضابط مضبوط وإنما يعتبر فيها الإشعار بعدد ثمانية على أي هيئة كانت ⁽¹⁰⁶⁾، مع إقراره بأنَّه "قد يعدُّ الانتباه إلى ذلك من اللطائف، ولا يبلغ أن يكون من المعارف" ⁽¹⁰⁷⁾.

ورأى النحاة في هذه الواو أنَّها لازمة الذكر تفيد التشريك والجمع من غير إرادة للترتيب، بخلاف زعم بعضهم لزومه في الواو ونقله عن بعض الأئمة ⁽¹⁰⁸⁾، وبرهان انتقاض الترتيب فيها أنَّ عدد الأيام أكثر من الليالي، واللازم من زيادة عدد الأيام أنَّ



الابتداء كان بها قطعاً، ولو كانت الليالي قبل الأيام لكانت الأيام مساوية لليالي أو أقل (109).

ويذكر برهان الدين البقاعي تعليلاً مليحاً في عكس الترتيب هنا فيقول: "وقدم الليالي لأن المصائب فيها أظفح وأقبح وأشنع لقلة المغيث والجهل بالمأخذ والخفاء في المقاصد والمنافذ، ولأن عددها مذكر في اللفظ، وتذكير اللفظ أدلّ على قوة المعنى، ولذلك جعل المميز جمع كثرة، ولأنها سبع، والسبع مبالغ فيه وهو أجمع العدد" (110).

الخاتمة:

كثيراً ما توصف القواعد النحوية والتأصيلات اللغوية بأنها تكبح جماح الإبداع وتقوض الإحساس الجمالي والتذوق الفني، غير أن اختيار أئمة اللغة في هذه المسألة جاء على عكس هذا الادعاء كما سبق تفصيله عند كل موضع من تلك الواوات مع التحليل والتعليل، وقد أظهرت الدراسة أن حمل هذه الواو على واو الثمانية هو اغتيال للعقل، وواد للتدبر والتلمس لمحسن الكلام وبديع الدلالات، ووقوف عند ظواهر الألفاظ وسطحية الأعداد.

ولعل هذا هو الجانب الأبرز الذي حذا بالباحث إلى توهين هذا القول وتضعيفه، ضف إلى ذلك انعدام الشواهد المحققة لهذا التوظيف من أشعار العرب ونثرهم وفي مقابل ذلك سقوط الواو من بعض المعطوفات التي تجاوزت الثمانية، كما يزيد اليقين في هشاشة هذا القول غياب أدنى الإشارات لهذه الخاصية في الواو في كلام أئمة اللغة المتقدمين على الرغم من عنايتهم الشديدة بتتبع عادة العرب في كلامهم، والكشف عن خصائصهم فيه، وحتى من تكلم فيه من أهل اللغة بعد شيوع هذا المصطلح نجد أن القطاحل منهم وجهابذة النحو متوافرون على تضعيف واو الثمانية، وتفصيل الرد على المواضع الخمس المدعاة فيها تلك الواو.



وأشار المقال إلى أنّ عامة القائلين بهذا المعنى في الواو من الأدباء والمفسرين الذين يحرصون على استخلاص التكت اللغوية، وتتبع اللطائف التعبيرية، وتلمس الجمال الأدبي في الخطاب القرآني من غير التقيد بأسس لغوية ثابتة، والاحتكام أصول لسانية دقيقة تضبط جميع التظائر والمتشابهات، وتستقرء عامة التوظيفات والاستعمالات، بما يصون هذه القاعدة من الخلل والتناقض والتعارض، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

- 1- أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، دار: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 2002م (ص: 314).
- 2- ينظر في ذلك: أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، دار: إحياء الكتب العربية (ج 2 / ص 23).
- 3- ومن جزم بذلك الطاهر ابن عاشور في: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس سنة 1997م (ج 15/ ص 292).
- 4- تنظر هذه المناظرة في: المخرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي عبد الحق بن عطية، ط دار الكتب العلمية - لبنان سنة 1993م (ج 3/ ص 90) والبرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله الزركشي، ط دار المعرفة - بيروت، سنة 1391 (ج 3/ ص 189).
- 5- الحسين بن خالويه: الحجة في القراءات السبع، دار الشروق - بيروت الطبعة الرابعة، 1401 (ص: 311).
- 6- أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي: بحر العلوم، دار الفكر - بيروت (ج 3/ ص 188).
- 7- أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت سنة 2002م (ج 8/ ص 258) وتنظر حكايته هذا القول عن بعضهم في (ج 6/ ص 162) في نفس المصدر، غير أن كثيرا من النحاة قد نسبوا إليه خلاف ذلك، وحكوا عنه تبني هذا القول بما تعارضه هذه النقول.
- 8- الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية (ص: 314).
- 9- درة الغواص في أوهام الخواص، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، سنة 1998م ص 31.
- 10- ابن عطية: المخرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج 3 / ص 531).
- 11- العكبري: التبيان في إعراب القرآن (2/ 23).



- 12- مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية بيروت، سنة 2000 م الطبعة: الأولى (ج 25/ ص 138) ونسبته في نفس الصفحة هذا القول لأبي زكريا يحيى الفراء (ت 207 هـ) من غريب الإحالات، ولم أره عند غيره، فلعله من سبق القلم وسهو ذهن.
- 13- أبو البقاء الكفومي: كتاب الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت سنة 1998 م (هـ: 1486).
- 14- محمد متولي الشعراوي: الخواطر، مطابع أخبار اليوم (ج 19/ ص 11725).
- 15- عبد الرّاضي أحمد حمد، الواو في العربية بين الصوت والدلالة، مكتبة الآداب القاهرة 1997 ص 110/ 111، ومن أولئك المعاصرين أيضا الدكتور صلاح الخالدي في كتابه: لطائف قرآنية ص 40.
- 16- والذي منعي من ادعاء الإجماع في ذلك ما رواه الثعلبي من ذلك عن الراوية المقرئ أبي بكر ابن عياش المتوفى سنة 197، وإن كان سنده ظاهر الانقطاع من شيخ الثعلبي المتوفى سنة 382 هـ إلى هذا القارئ.
- 17- إلّا ما سبق التنبيه عليه من انفراد الإمام الفخر الرازي بنسبة واو الثمانية إلى الفراء في تفسيره (25/ 138)، عالم يُحل عليه أحد غيره - فيما أطلعت عليه - وقد يكون ذلك فلتة قلم أو وهم ناسخ.
- 18- التفسير القيم لابن القيم (2/ 114).
- 19- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المكتبة التوفيقية - مصر (3/ 191).
- 20- هذه المناظرة في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج 3/ ص 90) والبرهان في علوم القرآن للزركشي (ج 3/ ص 189).
- 21- ينظر فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب (ج 21/ ص 91)، وأبو حفص عمر ابن عادل الدمشقي: تفسير اللباب، دار الكتب العلمية بيروت (ج 12/ ص 456).
- 22- أبو عبد الله شمس الدين القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض سنة 2003 م (ج 10/ ص 383) ومثل هذا النقل عن القرطبي يدلّك على سهو علامة تونس الطاهر بن عاشور في قوله في التحرير والتنوير (ج 11/ ص 43) "وقال القرطبي: هي لغة قريش" وحقيقة الأمر أنه توضيح من القرطبي، لقول المالقي أنها لغة لبعض العرب لا تبنيا له، ويبرهن على ذلك تمام كلامه حيث قال: "قلت: هي لغة قريش. وسيأتي بيانه ونقضه في سورة [الكهف] إن شاء الله تعالى" الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (8/ 272).
- 23- الكرمانى: غرائب التفسير وعجائب التأويل، مؤسسة علوم القرآن - بيروت (ج 1/ ص 467).
- 24- المصدر نفسه (ج 1/ ص 656).



- 25- بن المنير: الانتصاف من الكشاف، مطبوع بحاشية الكشاف للزنجشري دار الكتاب العربي، بيروت سنة: 1407 هـ (ج 2/ ص 71).
- 26- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر - بيروت الطبعة السادسة، سنة 1985 (ص: 859).
- 27- الجني الداني في حروف المعاني (ص: 61).
- 28- ابن القيم: بدائع الفوائد مكتبة مصطفى الباب، مكة الطبعة الأولى، سنة 1416-1996: (ج 3/ ص 559).
- 29- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق (6/ 130).
- 30- صلاح الدين الدمشقي: الفصول المفيدة في الواو المزيعة دار البشير، عمان الطبعة: الأولى، 1410هـ — (ص: 71).
- 31- الزركشي: البرهان في علوم القرآن (ج 4/ ص 439).
- 32- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (1/ 476).
- 33- الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى، سنة 1996 موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: 146).
- 34- جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، لبنان، سنة 1416هـ — 1996م (ج 1/ ص 526).
- 35- محمود الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت (ج 11/ ص 32).
- 36- الحسين البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 1420 هـ (ج 3/ ص 186) و عبد الرحمن بن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثالثة، 1404 (ج 5/ ص 125).
- 37- الكرماني: غرائب التفسير وعجائب التأويل (1/ 467).
- 38- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 475).
- 39- ابن القيم بدائع الفوائد (ج 2/ ص 401).
- 40- ابن عاشور: التحرير والتنوير (ج 24/ ص 72).
- 41- المرجع نفسه (15/ 293).



- 42- ابن عاشور: التحرير والتنوير (ج 24/ ص 72).
- 43- العكبري: التبيان في إعراب القرآن (2/ 23).
- 44- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 476).
- 45- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (8/ 271).
- 46- ابن القيم: بدائع الفوائد (3/ 561) ونحوه في مغني اللبيب (ص: 476).
- 47- ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج 3/ ص 101).
- 48- الرازي: مفاتيح الغيب (ج 16/ ص 163).
- 49- ابن المنير: الانتصاف بمحاشية الكشاف (ج 2/ ص 713).
- 50- ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج 3/ ص 531).
- 51- نفس المصدر والصفحة.
- 52- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل دار الكتاب العربي — بيروت سنة: 1407 هـ (2/ 713) وما بعدها وذكر نحوه في الفائق في غريب الحديث دار المعرفة — لبنان الطبعة الثانية (ج 1/ ص 61).
- 53- ابن المنير: الانتصاف بمحاشية الكشاف (ج 2/ ص 713).
- 53- التبيان في إعراب القرآن (2/ 843) ورجحه كذلك: أبو البقاء الكفومني في الكليات (ص: 656).
- 54- أبو حيان الأندلسي البحر المحيط دار الفكر — بيروت، سنة: 1420 هـ ، (ج 7/ ص 161) ، وقد رده ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 302، 303 من خمسة أوجه، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، دار إحياء العلوم — بيروت، الطبعة الرابعة، 1998م (ص: 169) و: شرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى سنة: 1421هـ — (ج 2/ ص 215) والجنى الداني في حروف المعاني لبدر الدين المرادي دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1413 هـ (ص: 62).
- 55- التحرير والتنوير (ج 15/ ص 291).
- 56- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 475).



- 57- ينظر في هذا التأويل: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1414هـ (ج 3 / ص 277)، ومشكل إعراب القرآن مكّي بن أبي طالب القيسي: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ، 1405 (ج 1 / ص 439) .
- 58- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (ج 6 / ص 163) معالم الترتيل للبغوي (ج 3 / ص 186).
- 59- الكشف للزنجشري (ج 2 / ص 714) وروح المعاني لمحمود الألوسي (ج 15 / ص 242).
- 60- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط (ج 7 / ص 91).
- 61- سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 - 1994 (ج 1 / ص 250) وسنن الدارقطني دار المعرفة - بيروت، 1386 - 1966 (ج 1 / ص 62).
- 62- عبد الرحمن السهيلي: الروض الأنف ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ / 2000م (ج 3 / ص 83)، ونحوه في: الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصالح الدين الدمشقي (ص: 144)، ويشهد لهذا التخرّيج رواية ثانية في سنن البيهقي الكبرى (1 / 249) ونصها: "قال نعم وبما أفضلت السباع".
- 63- محمود الكرمانلي: أسرار التكرار في القرآن دار الاعتصام القاهرة، الطبعة الثانية 1396 هـ (ص: 132) ومغني اللبيب (ص: 474).
- 64- بحر العلوم للسمرقندي (2 / 342) ومعالم الترتيل للبغوي (3 / 185) وزاد المسير لابن الجوزي (5 / 124).
- 65- أبو الليث السمرقندي: بحر العلوم (ج 3 / ص 188).
- 66- أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية (ص: 314) ، وذكر نحو هذا الكلام الحريري في: درة الغواص (ص: 31) .
- 67- تفسير الشعراوي (ج 19 / ص 11725).
- 68- ابن عاشور: التحرير والتنوير (ج 15 / ص 293) .
- 69- ابن المنير: الانتصاف من الكشف بحاشية الكشف (ج 2 / ص 713).
- 70- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ج 1 / ص 374).
- 71- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد (3 / 562).



- 72- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (ج 7 /ص 121) ومن تلك الأخبار حديث سهل بن سعد عن النبي {ﷺ} قال: «في الجنة ثمانية أبواب، فيها باب يُسمى الرِّيَّانُ لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّائِمُونَ». صحيح البخاري : دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، 1407 - 1987 (ج 3/ ص 1188) رقم 3084.
- 73- محمود الألوسي: روح المعاني (ج 24/ ص 34).
- 74- ينظر الآراء حول وفاته في كتاب: الدكتور التواتي بن التواتي: " الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية " دار السوعي ط2 دت ص 27 .
- 75- أبو الحسن الأخفش: معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت (ج 3/ ص 42)، ابن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م (ج 21/ ص 340) أبو الفتح ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار القلم - دمشق الطبعة الأولى، سنة 1985 م (ج 2/ ص 646) الدمشقي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: 146).
- 76- القراء: معاني القرآن، عالم الكتب بيروت الطبعة الثالثة، 1403 هـ (ج 1/ ص 238).
- 77- البيتان للأسود بن يعفر النهشلي، ينظر معاني القرآن للقراء 1: 107 ، بحالس ثعلب: (ص 74) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأثيري دار الفكر 78- دمشق (ج 2/ ص 458) .
- 79- الأزهرى: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: 145) .
- 80- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، عالم الكتب. - بيروت (ج 1/ ص 259) ونحوه في الخصائص لابن جني، دار عالم الكتب، بيروت (ج 2/ ص 462) .
- 81- التحاس: معاني القرآن جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1409 (ج 6/ ص 196) .
- 82- أبو البقاء العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، دار الفكر ، دمشق الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م (ج 1/ ص 419).
- 83- صلاح الدين الدمشقي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: 146) ومن تصدى لرد هذا القول الدكتور فضل حسن عباس، في كتابه (لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن).
- 84- ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (4/ 147) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ج 12/ص 321) الجني الداني في حروف المعاني (ص: 62) والبرهان في علوم القرآن للزركشي (ج 3/ ص 189) واستحسنه الطبري في: جامع البيان في تأويل القرآن (ج 21/ ص 340).
- 85- سيبويه: الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م (ج 1/ ص 468).



- 86- الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (ج 8/ص 257)، وقد تعمّدت إيراد هذا النقل عن الثعلبي لأوضح سهو الشيخ طاهر ابن عاشور في نسبة واو الثمانية في هذا الموضع للثعلبي، وذلك في قوله "وقد وهم في هذه الواو بعض النّحاة مثل ابن خالويه والحريري وتبعهما الثعلبي في (تفسيره)، فزعموا أنّها واو تدخل على ما هو ثامن" التحرير والتنوير (24/72)، في حين أنّ الثعلبي لم يجاوز في ذلك صفة الناقل شأن غيره من النّحاة.
- 87- أبو البقاء الكفومي: كتاب الكليات — (ص: 1485).
- 88- النّحاس: معاني القرآن (ج 6/ص 197) والفصول المفيدة في الواو المزيّدة للدمشقي (ص: 158) والبرهان للزركشي (ج 5/ص 191) وزاد المسير لابن الجوزي (ج 7/ص 370) والكليات للكفومي (ص: 1485) بدائع الفوائد لابن القيم (ج 2/ص 401).
- 89- بحر العلوم (3/188) الثعلبي: الكشف والبيان (ج 8/ص 258) أبو عبد الله الرازي مفاتيح الغيب (ج 21/ص 91) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (ص: 1526).
- 90- محمود الزمخشري: الكشف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (4/571).
- 91- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (3/102) ونحوه في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (3/531).
- 92- حاشية ابن المنير على الكشف عن حقائق غوامض الترتيل (2/713).
- 93- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ج 1/ص 169) وينظر مثيل هذا الاعتراض في: أسرار التكرار في القرآن للكرماني (ص: 206) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 476) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزي (1/49) مع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي (3/131) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: 147) إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش، دور الإرشاد، الإمامة ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1415 هـ (ج 10/ص 134).
- 94- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 476).
- 95- الكشف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ج 4/ص 567).
- 96- غرائب القرآن ورغائب الفرقان (6/321).
- 97- ابن عاشور: التحرير والتنوير (28/364).
- 98- نفس المرجع والصفحة.
- 99- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 477).
- 100- خالد الأزهرى: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: 147).



- 101- ابن عاشور : التحرير والتنوير (ج 28 / ص 362) .
- 102- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (8 / 258) .
- 103- التحرير والتنوير (15 / 293) .
- 104- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 477)
- 105- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: 147) وينظر "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (3 / 531) .
- 106- ابن عاشور : التحرير والتنوير (15 / 293).
- 107- نفس المرجع والصفحة.
- 108- عُرِي هذا الرأي لثعلب والفرّاء وهشام والشافعي، وما في (مجالس ثعلب ج 2/ص 386) و(معاني القرآن للفرّاء ج 1/ص 396) يخالفه. وينظر: الجني الداني 188، والمغني 464.
- 109- الزركشي: البرهان في علوم القرآن (ج 4/ص 436).
- 110- البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور دار الكتب العلمية — بيروت الطبعة الثانية/ 2002 م — 1424 هـ (ج 8 / ص 119) .